الأمم المتحدة

A/C.2/74/L.67

الجمعية العامة

Distr.: Limited
21 November 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (د) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، يوليانا أنجيلوفا (بلغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/74/L.25

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، بما في ذلك الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد كذلك تأكيد اتفاق باريس[١] ودخوله المبكر حيز النفاذ، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٣]، وتشير إلى نتائج *تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث* لعام ٢٠١٩، وإذ تعرب عن قلقها إزاء تزايد مخاطر الكوارث والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، بما يضعف التمويل المتاح للاستثمار في التنمية المستدامة وفي تحفيز النمو الاقتصادي، وإذ تسلّم بأن تمويل جهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية لا يزال يمثل تحديا في العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[٤]،

وإذ تشير إلى قراريها ٧٠/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧٢/٢٣٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تشير أيضا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلّم، في جملة أمور، بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات المحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي سلمت فيه بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات خاصة،

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإذ تعترف بالتقدم المحرز حتى الآن في النهوض بالولايات المنبثقة عن قرارها ٧١/٢٤٣

---

(١) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

(٤) القرار ٧١/٢٥٦، المرفق.

وقرارها ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، وإذ ترحب في هذا الصدد بالمناقشات التي جرت في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩،

وإذ تلاحظ مع التقدير عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بمقر الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما بالإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دورته الثامنة عشرة، المعقودة في أبو ظبي في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بموجب قراره GC.18/Res.9 المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩،

وإذ تشدد على أن جهود الدول الأعضاء ستنصبّ بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة، وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تؤكد ضرورة احترام الحيز السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته جهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ تسلّم بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وإذ تشدد على الأهمية البالغة التي تكتسيها أيضا العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، بشروط متفق عليها، إضافة إلى بناء القدرات، بما في ذلك العمل على اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تسلّم بأنه بزيادة نصيب الفرد من الدخل بما يفوق عتبات الدخل المنخفض، تنخفض إمكانية الحصول على التمويل العام الخارجي في كثير من الأحيان بوتيرة أسرع مما يمكن أن يُقابل بزيادات متناسبة في الإيرادات الضريبية من حيث نصيب الفرد،

وإذ تسلّم أيضا بأن تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بقيادة الحكومات، سيكون أداة لتعزيز التعاون الدولي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الإشارة إلى أن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والموارد والمعارف والقدرات الإبداعية الموجودة لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والخيرية والمؤسسات والبرلمانات والسلطات المحلية والمتطوعين وأصحاب المصلحة الآخرين سيكون لها دورٌ مهم من أجل حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية والاستفادة منها، وتكميل جهود الحكومات، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى أن أشد البلدان ضعفا، وبلدانا منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما خاصا، شأنها

في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع وإلى أنه هناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تسلّم بأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالتنمية وبضرورة أن يلبي التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، على نحو يشمل التصدي للتحديات الخاصة بها مع مراعاة تنوعها، وإذ تسلّم أيضا بأنه ينبغي إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تنشيطها والاستراتيجية والمرنة والموجَّهة نحو تحقيق النتائج والعملية المنحى ووضعها في صيغتها النهائية بالتشاور وبالاتفاق التامين مع الحكومات الوطنية، وأن تتواءم مع خططها واستراتيجياتها وظروفها الإنمائية الوطنية وتدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تلاحظ أن ٣٥ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل انتقلت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، انسجاما مع النمو الاقتصادي المطرد الذي تحقق في معظم أنحاء العالم النامي،

وإذ تلاحظ أيضا أن المتوسطات الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل متوسط دخل الفرد لا تجسد دائما الخصوصيات والاحتياجات الإنمائية الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل وأنه، على الرغم من التقدم الملحوظ في الحد من مستويات الفقر بالقيمتين المطلقة والنسبية على حد سواء، لا يزال الفقر يمثل مشكلة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، نظرا لأنها لا تزال موطنًا لـ ٧٣ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر،

وإذ تلاحظ كذلك الرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة وللتقييمات المتعددة الأبعاد انطلاقا من التجارب الحالية ذات الصلة بالاستثناء من شروط الأهلية، من أجل معالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية ومدى الجاهزية للخروج من فئة أقل البلدان نموا بالاستناد إلى الدخل وحده،

وإذ تدرك مع القلق أن الجوع وسوء التغذية في تزايد في بلدان كثيرة أغلبها (٤٤ من أصل ٦٥) من فئة البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعتمد كثيرا على التجارة الدولية في السلع الأساسية الأولية،

وإذ تسلّم بأن عدم المساواة، أو حتى الارتفاع في مستوى عدم المساواة، لا يزال متفشيا في البلدان المتوسطة الدخل، حتى في تلك التي تتسم بمستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وأن زيادة الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية وتوفير الفرص الاقتصادية ضروريان للحد من أوجه عدم المساواة، وأن النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مطردا ومنصفا وشاملا للجميع،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها إيجاد فرص العمل، وإدارة الموارد الطبيعية، والاعتماد على صادرات السلع الأولية، واستشراء أثر مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وارتفاع مستويات الديون الخارجية، وتقلب أسعار الصرف، وحركة رأس المال، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية عن طريق تهيئة بيئة عالمية داعمة،

وإذ تؤكد أيضا أهمية أن تتاح للبلدان المتوسطة الدخل إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات وبحوث وابتكارات أكثر جودة وتطويرها، وإلى العمل بممارسات إدارية أفضل، وهو ما يمكن أن يشجع تنمية المهارات والرفع من الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل،

وإذ تسلّم بأن الترابط من خلال بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تتبوأ بالنسبة لجميع البلدان موقع الصدارة في مسعانا المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية وحيز المالية العامة، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر تأكيد أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

وإذ تشير كذلك إلى أهمية تقديم الدعم الدولي، بمختلف أشكاله، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال بناء القدرات،

وإذ تسلّم بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وتنوه بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة والذي ينبغي أن تواصل أداءه في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن القلق من أن تغير المناخ يؤثر سلبا في الإنتاجية في كل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، إذ تؤثر الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية القصوى تأثيرا مباشرا في الإنتاجية من خلال تدمير البنى التحتية وتشريد القوة العاملة، ومن أن عددا من البلدان المتوسطة الدخل لديها قطاعات كبيرة معرضة لتغير المناخ، مثل الزراعة والبناء والتعدين والسياحة والنقل،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف، وإذ تكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن خدمة ديون البلدان المتوسطة الدخل قد ارتفعت منذ عام ٢٠١١، حيث تجاوزت ١٤ في المائة من مجموع الصادرات والدخل الأولي،

وإذ تسلّم مع القلق بأن مجموع أرصدة الديون الخارجية في البلدان المتوسطة الدخل، باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية، زاد بنسبة ٨ في المائة سنويا في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام

٢٠١٨، وأن الدين الخارجي الكلي قد زاد بأكثر من ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠١٦، وأن الدين الحالي يمثل ٢٦,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة، وأن ديون البلدان المتوسطة الدخل لا تتزايد بوتيرة أسرع مما كان متوقعا فحسب، وإنما هي أيضا ديون أكثر تكلفة وبتواريخ استحقاق أقصر،

وإذ تكرر التعهد بألا يخلِّف الركب أحداً وراءه، وإذ تؤكد مجددا التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي وتطلّعَها إلى أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الإعراب عن التزامها بالسعي إلى الوصول أولاً لمن هُم أشد تخلفاً عن الركب،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - ***تقر*** بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - ***تقر أيضا*** بأن تحديد الفجوات الهيكلية يمكن أن يحسن فهم احتياجات التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٤ - ***تشدد*** على أنه بالنسبة للعديد من البلدان المتوسطة الدخل، تظل للمساعدة الإنمائية الرسمية أهميتها، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المختلفة؛

٥ - ***تشدد أيضا*** على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون، وعلى أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت، ومنظمة، وفعالة، ومنصفة، وأن تكون ثمرة تفاوض قائم على حسن النية؛

٦ - ***تسلّم*** بأنه في ظل تركُّز ٧٣ في المائة من سكان العالم الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل، يمكن للتعاون الإنمائي والحوار بشأن السياسات والشراكات مع تلك البلدان أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

٧ - ***ترحب*** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، ولا سيما بما تقدمه البلدان المتوسطة الدخل من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة جهودها الحالية لتعميم مراعاة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٨ - ***ترحب أيضا*** بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩[٦]؛

---

(٥) A/74/269.

(٦) القرار ٧٣/٢٩١، المرفق.

٩ - ***تشير*** إلى أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها؛

١٠ - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضمن تلبيتها لمختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور، منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

١١ - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تماشيا مع قرارها ٧١/٢٤٣، إلى أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وأهدافها الإنمائية، وتطلب إلى المنظومة الإنمائية أن تتصدى، في حدود الموارد المتاحة وضمن إطار الولايات القائمة، للتحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، فضلا عن التحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٧] وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٨]، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار تقريره عن تنفيذ هذا القرار، تقييما لنتائج الاستراتيجيات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل؛

١٢ - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى عقد اجتماع خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية، في حدود الموارد المتاحة وفي شكل يقرره الرئيس، لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول هذه المناقشات في سياق إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - ***تعترف*** بأهمية دور القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية؛

١٤ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على النهوض بمسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفقا لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١/٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩[٩]؛

١٥ - ***ترحب*** بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، وبعمل فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وتحث على تفعيل المنبر الإلكتروني، وترحب في هذا الصدد بعقد دورات المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة؛

١٦ - ***تسلّم*** بالأهمية البالغة التي يكتسيها توفير برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة

(٧) القرار ٦٩/٣١٣، المرفق.

(٨) القرار ٧٠/١.

(٩) UNEP/EA.4/Res.1.

النامية، والبلدان التي تشـــهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتوســـطة الدخل، لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي؛

١٧ - ***تقر*** بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

١٨ - ***تلاحظ مع القلق*** أن إمكانيات الحصـول على تمويل بشـروط ميسـرة تنخفض مع نمو مداخيل البلدان وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصـول على ما يكفي من التمويل الميسـور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها، وتشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضـع سياسـات خروج تتسـم بالتسـلسـل وتُطبق على مراحل وتكون تدريجية، وتشـجع المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اسـتكشـاف السـبل الكفيلة بأن تكون المسـاعدة التي تقدمها للبلدان المتوسـطة الدخل مناسبة على أفضل وجه لما تتيحه الظروف المتنوعة لهذه البلدان من فرص وما تطرحه من تحديات؛

١٩ - ***تسـلّم*** بأن الحكومات تتحمل المسـؤولية الرئيسـية عن متابعة واسـتعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، وأن هنالك حاجة لبيانات جيدة موثوقة ومصـــنفة يمكن الحصـــول عليها في الوقت المناســـب، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة على تحسين سبل الحصول على البيانات على المستويين الوطني والمحلي، للمساعدة في قياس التقدم المحرز ولكفالة ألا يخلف الركب وراءه أحدا، وتكرر في هذا الصدد تأكيد الالتزام بتكثيف الجهود من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بما يشمل البلدان المتوسطة الدخل؛

٢٠ - ***ترحب*** بالتقدم الذي أحرزته البلدان المتوســـطة الدخل في تنفيذ إطار سِـــنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٣] وفي الإبلاغ عن طريق مرصـــد إطار ســـنداي، وتشـــجع منظومة الأمم المتحدة علي دعم البلدان المتوســـطة الدخل في وضـــع اســـتراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢١ - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صـــميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب وتلتزم باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفا، وللوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب؛

٢٢ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الســـادســـة والســـبعين، في حدود الموارد المتاحة، تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، يُضـــمِّنُه تحليلا شـــاملا ومتعمقا للتحديات الخاصـة التي تواجهها البلدان المتوسـطة الدخل، إلى جانب مجموعة من التوصـيات لتشـجيع وتعزيز الجهود التي تبذلها لتحقيق البعد الاقتصـادي للتنمية المسـتدامة، مع التسـليم بأن التحديات المرتبطة بالبعدين البيئي والاجتماعي ستتطلب مزيدا من التحليل في التقارير اللاحقة؛

٢٣ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الســـادســـة والســـبعين البند الفرعي المعنون ''التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل''، في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''.